

المبحث الأول: مفهوم الأزمة

إن مفهوم الأزمة يعتبر من المفاهيم الشائعة الاستعمال في كافة المجالات، هذا ما أدى إلى صعوبة وضع تعريف شامل للأزمة وهو ما عبر عنه " تشارلز مال كلياند" يصعب ويتعذر وضع تعريف شمولي لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت خلا الأعوام الماضية حول مدلول الأزمة والتي حاولت معالجة هذا المدلول من مختلف زواياه.⁽¹⁾

الأزمة لغة: تعرف في المعجم الوسيط بأنها الشدة والقحط، أما في المنجد فان أصل الكلمة مشتق من: زام زؤوما أي مات سريعا.⁽²⁾

أما الأزمة بمعناها العام والمجرد: فهي تلك اللحظة الحرجة أو اللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل وإما إلى الأسوأ، الحرب أو السلم.⁽³⁾

أما الأزمة الدولية فهي ترتبط بالإحساس بالخطر والتوتر وأهمية عنصر الوقت اللازم لاتخاذ قرارات وإجراءات المواجهة. فالأزمة موقف يحتاج إلى بذل الجهد للتعرف على متغيراته وتفسير ظواهره ومحاولة السيطرة على أحداثه تجنب مخاطره، والتعامل مع هذا الموقف يستلزم توافر رؤية متعمقة للأحداث السابقة لمعرفة أسباب الأزمة والظروف والتربة الخصبة التي أتاحت لها الوجود كما يستلزم ذهنا متفتحا لإدراك جميع الأبعاد المحيطة بالأزمة وأخيرا رؤية مستقبلية لتوقع ما سيحدث من تطورات.

فلقد عرفها (Mitroff & Pauchant 1992) بأنها حالة تمزق تؤثر على النظام كله وتهدد

افتراضاته الأساسية ومعتقداته الداخلية وجوهر وجوده.

(1) - بن جامع لمياء، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية نموذجا)، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2010، ص 09

(2) محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصادي القومي

والوحدات الاقتصادية، القاهرة: مكتبة مدبولي. 2003 ص 21.

(3) - المرجع نفسه، ص 23.

كما عرف (Bieber 1988) الأزمة بأنها نقطة تحول من أوضاع غير مستقرة ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها. وعرف (Pouchet et Douvelle) الأزمات بأنها مواقف مركبة تواجه المنطقة أو النظام كله وتتحدى الافتراضات الأساسية المتعارف عليها وتؤدي فيما بعد لاستجاب دقيق للنظام والافتراضات الأساسية بواسطة أعضاء النظام.⁽¹⁾

كما عرف " الحملوي": الأزمة بأنها عبارة عن خلل يؤثر ماديا على النظام كله كما انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام.

وقد فرقت " منى شريف" الأزمة بأنها موقف ينتج عن تغييرات بينية مولدة للازمات وتخرج عن إطار العمل المعتاد ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة أن لم يكن في الحدوث نمو في الوقت، ويتطلب استخدام أساليب إدارة مبتكرة وسرعة ودقة من رد الفعل ويفرز آثار مستقبلية تحمل في طياتها فرصا للتحسين والتعلم.⁽²⁾

ويلاحظ مما سبق أن اختلاف التعريفات يرجع إلى اختلاف الكتاب في التعامل مع ظاهرة الأزمة وتعدد وجهات النظر ونواحي الاهتمام.

وفقا لذلك فان الأزمة ، هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين الطرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف أو نتيجة لإقدام احد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الآخر المدافع تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.⁽³⁾

(1) - ماجدة جبريل، إدارة الأزمات، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة(د س ن)

(2) - ماجدة جبريل، المرجع السابق، [د ر ص] [د س ن].

(3) - عبد الإله البلداوي، إدارة واقتصاد. متحصل عليه من الموقع:

[WWW.suronline.org/AlabWab/edare- eqtesad\(27\)1447.htm](http://WWW.suronline.org/AlabWab/edare- eqtesad(27)1447.htm) مطلع عليه يوم: 2017/04/24 على الساعة: 9:30.

وللتفرقة بين الأزمة وإدارة الأزمة فإن هذه الأخيرة تعرف حسب الباحث البريطاني «ويليامز» بأنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب.

وبذلك تكون الإدارة الرشيدة المسيرة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.

ويمكن تعريفها كذلك بأنها كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الحديثة والإدارية المختلفة. وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها.⁽¹⁾

فعلى العموم فإن تعدد أسباب الأزمة يؤدي إلى تعدد طرق إدارتها. ففي أزمة المياه بين الأتراك والدول العربية فإن تعارض المصالح وسوء الفهم والإدراك أو سوء التقدير أو الرغبة في الابتزاز من طرف ضد مصالح الأطراف الأخرى يؤدي إلى تفاقم الأزمة وفي حداثها وقوتها ما يخلف درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب.

كما أن إدارة الأزمة الناجحة يبدأ بوقت مبكر جدا وأن تضع هدف الوقاية خير من العلاج في أولويات مهامها تجنباً لمراحل أكثر شدة وحدة يصعب معها حل الأزمة.

(1) - عبد الإله البلداوي، المرجع السابق، [د ر ص].

المطلب الأول: تعريف المياه

قال تعالى في كتابه « وجعلنا من الماء كل شيء حي »

الماء هو ذلك المركب الكيميائي السائل الشفاف وعديم اللون والرائحة والطعم والصفة.

يتركب الماء من ذرتي " هيدروجين " وذرة " أكسجين " ورمزه الكيميائي (H₂O).

فكلمة هيدرولوجي أصلها يوناني وتتكون من مقطعين الأول (هيدرو) تعني الماء وكلمة لوجي تعني علم.

وتعرف الكلمة اصطلاحاً على أنها العلم الذي يدرس توزيع المياه ودورها الطبيعية بالإضافة إلى

الخصائص الفيزيائية والبيولوجية، أما حركة المياه بين اليابسة والبحر والهواء فتسمى بالدورة العامة

للمياه.¹

فمصدر المياه نوعان، مياه جوفية التي تأتي من الأمطار الثلوج، الأنهار حيث يتم امتصاصها وتخزينها

في باطن الأرض ويمكن ضخها بسهولة وهذا بحفر الآبار وهناك ما يصعد من تلقاء نفسه مثل الآبار

الارتوازية وهي صالحة للشرب وتمثل هذه المياه 0,33 % من حجم الماء على الأرض.

أما المياه السطحية فمصدرها الأنهار والبحيرات وهي: مياه الأمطار التي لا تنفذ من خلال طبقات

التربة المسامية. وهي أمطار نقية على الرغم أنها تتلوث من جراء المصانع.

يعطى الماء 70 % من مساحة سطح الأرض على شكل محيطات وبحار. فالماء هو عصب الحياة

وعلى غنى عن مياه الشرب فهي أساسية للحفاظ على كرامة الإنسان ومع ذلك فإن 884 مليون شخص لا

يتمتعون بسبل الوصول إلى المصادر الحسنة لمياه الشرب في حين يفتقر 2,5 مليار شخص إلى مرافق

الصرف الصحي المحسنة.

في عام 2002 اعتمدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة تعليقها

العام رقم 15 بشأن الحق في المياه الذي تعرفه " بأنه حق كل فرد في الحصول على كمية من الماء تكون

¹ - www.mepsyol.es/exterior/centos/el Pilar/PDF/Almanor . أطلع عليه يوم: 2017/05/19 على الساعة: 17:00

كافية ومأمونة ومقبولة، ويمكن الحصول عليها ماديا وميسورة ماليا لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية".¹

وقد تزايد الاعتراف في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان بالتزامات محددة فيما يتعلق بإمكانيات الحصول على المياه كجزء من الحق.

ومؤخرا تضمنت الكثير من دساتير الدول إشارة صريحة إلى الحق في المياه مثل إكوادور، اورقواي، أوغندا، بوليفيا وجنوب إفريقيا، كما يعترف بخدمات الصرف الصحي في كثير من الدول منها الجزائر، جنوب إفريقيا، سريلانكا....

¹ - منظمة الصحة العالمية، الحق في المياه ، متحصل عليه من الموقع:

www.ohCHR.org/Documents/publications/facilheel-35or.PDF اطلع عليه يوم: 2017/05/19 على الساعة 17:20

المطلب الثاني: المقصود بالأزمة المائية.

المقصود بأزمة المياه هي الندرة وعدم وجود ما يكفي من الموارد المائية المتاحة لتلبية مطالب استخدام المياه داخل المنطقة.

وندرية المياه تشمل نقص المياه أو صعوبة الحصول عليه أو العجز وقد يكون سبب نقص المياه سبب تغير المناخ. مثل تغيير أنماط الطقس مما في ذلك الجفاف أو الفيضانات وزيادة التلوث وزيادة الطلب البشري أو الإفراط في استخدام المياه.

فأزمة المياه هي الحالة التي تكون فيها المياه المتاحة داخل المنطقة اقل من الطلب في نفس ذات المنطقة.

فندرة المياه تقوم على ظاهرتين، تزايد استخدام المياه واستنزاف الموارد المائية.⁽¹⁾

⁽¹⁾– Gloyes Mutin, l'eau quelle perspective pour le moyen – orient – Aude, Geuthner, 2007,p 6.

المبحث الثاني: الأزمة وبعض المصطلحات المشابهة

النزاع:

هو لفظ تقليدي ارتبط بمفهوم قانوني يتعلق بحقوق والتزامات الدول ويختلف عن مفهوم الصراع الذي يعبر عن تعارض المصالح والقيم بصرف النظر عن تكيفها القانوني، فالفارق بين النزاع والصراع هو نفس الفارق بين الحق والمصلحة.

التوتر:

حالة نفسية تسبب الشعور بالعداء والخوف أو التشكيك وتنتج عن إدراك لاختلاف المصالح بين الطرفين أو أكثر، أي أن التوتر يظل عادة محصورة في نطاق الإدراك والوجدان، وهو عادة ما يسبق الصراع ويصاحبه دائما، ولكنه ليس دائما انعكاسا لصراع أو عاملا له لأنه لا يتعارض دائما مع التعاون.⁽¹⁾

الصراع:

يعني في مفهومه العام التعارض في القيم والأهداف بين مجموعتين من البشر، ثم يأخذ هذا التعارض صورة حركية، بمعنى أن يبدأ احد الطرفين في اخذ الخطوات أو تدابير لمنع الطرف الآخر من تحقيق أهدافه وقد يكون الصراع عسكريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو إيديولوجيا، وقد يجتمع أكثر من نوع من هذه الأنواع.

وقد يقترب مفهوم الصراع من مفهوم الأزمة باعتبار أن بعض الأزمات تعبر عن تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما وتعارضهما.

(1) - صائب الأفهوجي، تجمع سوريا الأم، متحصل عليه من الموقع المصطلحات المتشابهة: www.syriansa.com اطلع

عليه يوم: 2017/04/20.

التنافس:

يعني في مفهومه التنافس بين طرفين للحصول على موارد معينة ولكن دون أن يعمل احدهما على منح الآخر من تحقيق أهدافه، إما لعدم إدراكه لهذا التنافس أو لعدم قدرته على تغيير حركة منافسيه، ويتحول التنافس إلى صراع عندما يتجه احد الأطراف إلى تقوية مركزه، ومنع الأطراف الأخرى من ذلك أي إخراجها من دائرة المنافسة.⁽¹⁾

المشكلة:

هي فجوة في المعلومات المتوفرة عن موضوع أو ظاهرة معينة مع وجود صعوبات في التعامل مع مصدرها (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا) أو هي تعبير عن السبب الرئيسي لأحد الحالات غير المرغوب فيها، وقد تكون سببا لحدوث أزمة ويمكن التعامل مع المشكلة وحلها بتنظيم الجهود والاستخدام الجيد للإمكانات وعندما تتعقد المشكلة تزداد حدتها وتشكل تهديدا للفرد أو المجتمع فإنها تتحول وتصبح أزمة. فالمشكلة قد تكون سببا للأزمة التي تمت، ولكنها بالطبع لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها.

الصدمة:

تعني شعور فجائي وحاد بالغضب أو بالذهول أو الخوف لحدوث نتائج غير متوقعة، وقد تكون الصدمة إحدى عوارض الأزمة أو إحدى أسبابها ومن الأهمية سرعة استيعاب الصدمة لإمكان سرعة الوصول إلى جوهر المشكلة أو الأزمة ومن هذا المنطق قد تكون الصدمة إحدى عوارض الأزمات أو إحدى نتائجها التي تولدت عند انفجارها بشكل فجائي وسريع، ودون سابق تمهيد أو إنذار كما قد يكون أحد أسباب الأزمات سواء على مستوى الدولة أو الدول أو المشروعات أو الأفراد ويكون التعامل مع الصدمة أيًا كانت أسبابها بأسلوب الامتصاص والاستيعاب.

(1)- _____ La guerre de l'eau, nouveau moyen de pression économique pour demain sur site : www.google.com/search?q.www.comlie.uft.Vue de 16/05/2017 a 20 :00H.

التحدي:

هو مواجهة وضع أو مشكلة أو مسألة تشكل خطرا وطنيا وقوميا يؤثر سلبا على مصالح الدولة الوطنية والقومية ويتطلب ذلك جهدا جماعيا يستغل إمكانات الدولة المتاحة في اتجاه أو أكثر ومعنى ذلك أن التحدي ليس شيئا مؤقتا وبالتالي يلزم لحله وقت طويل أو الاستعانة بالإمكانات الشاملة للدولة ويمكن أن تعمل على مواجهتها في أكثر من اتجاه.

الخلافا:

وهو يعبر عن المعارضة والتضاد وعدم تطابق سواء في الشكل أو في الظروف أو في المضمون وقد يكون الخلافا احد مظاهر الأزمة أو قد يكون باعثا على نشوئها واستمرارها ولكنه لا يعبر تماما فالاختلاف لا يمثل الأزمة في حد ذاته، لكنه يعبر عنها أو يكون باعثا على نشوبها واستمرارها.

الحادث:

يعبر الحادث عن شيء فجائي غير متوقع تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه ولا يكون له صفة الامتداد وبعد حدوثه الفجائي العنيف بل تتلاشى آثاره مع تلاشي التداعيات الحادث ذاته، في حين أن الأزمة قد تتجم عن الحادث ولكنها لا تمثله فعلا وإنما تكون إحدى نتائجه فقط.⁽¹⁾

النكبة:

هي حالة مدمرة حدثت فعلا غير مسبقة بالإنذار ينجم عنها غالبا أضرار جسيمة سواء كانت الأضرار مادية أو معنوية أو بشرية.

الكارثة:

وهي احد أكثر المفاهيم التصاقا بالأزمات إلا أنها لا تعبر عنها بالضرورة فالكارثة هي حادثة كبيرة ينجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح و الممتلكات وقد تكون طبيعية مردها الطبيعة ، وقد تكون صناعية

(1) - صائب الاقهوجي، المرجع السابق [د ر ص].

أو كارثة فنية مردها فعل الإنسان سواء كان إراديا أو لا إراديا ويتطلب مواجهتها معونة الحكومة الوطنية أو على مستوى الدولي إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية والحقيقة قد تكون الكوارث أسبابا لازمات ولكنها بالطبع لا تكون هي ذاتها الأزمات أي أن الكارثة قد ينجم عنها أزمة لكنها لا تكون هي الأزمة في حد ذاتها.⁽¹⁾

المطلب الأول: الأمن المائي

يعني مفهوم الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة في الوطن العربي واستخدامها بالمشكل الأفضل، وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسقي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها.

وقد استقر مفهوم الأمن المائي كهدف استراتيجي في قناعات الدول العربية كافة مثله ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي.

في منطقة المشرق العربي حيث الندرة في المياه هي الأساس والتناقض بين محدودية الموارد المائية وتزايد الطلب على المياه تصبح المياه ثروة إستراتيجية لها أهمية جيوبوليتيكية يستطيع من يملكها أن يؤثر بالوسط المحيط وان يوسع دائرة نفوذه.

وعليه فان الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية المستدامة العادلة، والإدارة المستقبلية للموارد المائية وهذا عن طريق السدود، الخزانات الجوفية.⁽²⁾

⁽¹⁾ -Ugine Kaya, D'ilet yankaya, les relations de la Turquie avec la Syrie, institut français d'étude anatoliennes Istanbul, 2014, p 09.

⁽²⁾ - بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية، 2005.

المطلب الثاني: دور المياه في العلاقات العربية التركية

قبل التطرق إلى دور المياه يستوجب علينا الأمر التطرق إلى طبيعة العلاقات العربية - التركية.

فلقد غلب على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماشي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم، وإهمال العمق العربي والإسلامي وضعف دور تركيا الإقليمي. غير أن هذه السياسة شهدت منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام 2002 تحولات إستراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم.

وقد تعززت هذه التحولات وفق نظرة حزب العدالة والتنمية التي لخص مبادئها كتاب " احمد داود أغلو" رئيس الوزراء السابق في سنه مبادئ التوازي السليم بين الحرية والأمن، وتصفير لمشكلات مع دول الجوار والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، الدبلوماسية المتناغمة، إتباع أسلوب دبلوماسي جديد.

وفي ضوء هذه المبادئ شرعت تركيا في هيئة حزب العدالة والتنمية بالعمل على تكثيف علاقاتها مع الدول العربية والسعي لتحقيق نموذج " التكامل الإقليمي" وبدا ذلك واضحا في الأنشطة التركية في المنطقة خلال 2000 - 2011 مثل إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني العديد من الدول العربية، تأسيس مجالس تعاون استراتيجي رفيعة المستوى مع الدول الإقليمية الرئيسية بما فيها سوريا وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة.⁽¹⁾

إن دراسة العلاقات الدولية لا تستقر على رصد الحاضر أو النظر إلى المستقبل فقط بل يجب العودة إلى مراجعة الإرث الحضاري التاريخي الداعي لهذه العلاقات.

(1) - أحمد سعيد نوفل وآخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على وانعكاساتها على العلاقات العربية -

التركية ودور تركيا الإقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني عشر نوفمبر 2016، ص 5.

وقد ورثت تركيا التاريخ العثماني الذي نجح في حماية الخريطة الجيوثقافية التركية في المنطقة تحت مظلة نظام دائم استمر خمسة قرون. وتحاول تركيا الآن تفعيل هذا الإرث بوصفه دعامة إستراتيجية هامة.

إن ثمة مداخل عديدة للتعارف بين العرب والأتراك. فقد كانت الفتوحات الإسلامية إلى الشمال الشرقي مدخلا أوليا تأتت عنه سبل تعارف أخرى كأسلمة قبائل وشعوب تركية عديدة حيث نتج عن ذلك حركات تنقل وهجرة وغزو وحج وتجارة وعبيد وجوار.

وقد أدى اتصال العرب بالأتراك الذين أصبحوا جندا للخلافة العباسية وأصبحوا القومية الإسلامية الثانية بعد العرب في الإمبراطورية العربية حيث اقتسم العرب والأتراك مشقة الصراع ضد الصليبيين واندمجوا في مجتمع إسلامي امتد من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين في إطار من التنوع الثقافي والعلمي والحضاري.

لقد اهتم الأتراك بتعزيز نظام قيم وبناء مختلف عن ذلك النظام الموجود في الدول التي خضعت لسيطرتها، حيث قامت بتحطيم قيم التشارك المذهبي والديني والعرقى. وهكذا فإن الدولة العثمانية استطاعت تبرير جميع سياساتها تحت ستار الدين وهو ما أعطى الدولة العثمانية مجالاً كبيراً للمناورة والضغط.

فدخل العثمانيون سوريا إثر موقعة مرج دابق 24 أوت 1516 وبسطوا سيطرتهم المباشرة عليها وقد نظر كثير من السوريين إلى هذا الحال على أنه استبدال سلطة بأخرى ومنهم من عد هذا فتحاً مبيهاً ونصراً للدين وأصبحت سوريا تحت السيطرة العثمانية لما يقرب من 04 قرون.⁽¹⁾

⁽¹⁾ - Elizabeth picard, politiques de développement et impératifs de sécurité dans les états de l'Euphrate, centre d'étude et documentation, 1992.p 15.

وقد شهدت سوريا أسوأ المراحل بتعيين " جمال باشا " في بلاد الشام واليا في سوريا عام 1915 حيث شن حملات البطش والإعدامات في أوساط المفكرين والزعماء العرب واستبدال الكتائب العربية الموجودة في بلاد الشام بكتائب غالبية جنودها من الأتراك وهو ما نتج عنه حالة من العداء بين الأتراك والعرب. ولقد كان لاستقلال سوريا نتيجة لعدة عوامل أبرزها الإرادة الدولية في إنهاء ملف المسألة الشرقية والرغبة في تفكيك الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية بعد ظهور الفوضى والضعف فيها وتصاعد النزعة القومية في السلطة كما حدث لدى الأكراد الأتراك والعرب.

كان للأعداء زعماء الحركة الوطنية في 06 ماي 1916 النقطة الحاسمة. إذ أعلن السوريون الثورة على الأتراك بالاتفاق مع الحلفاء. وجرت معارك في إطار الحرب العالمية الأولى بين جيوش الحلفاء بمساعدة الجهات العربية والجيوش التركية أدت إلى انهزام تركيا.

بعد الحرب العالمية الثانية أخذت تركيا تولي اهتمامها للمنطقة العربية وهذا بعد التوجه الأمريكي نحو هذه المنطقة منذ عام 1946.⁽¹⁾

ولقد كان لانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي أثرا على العلاقات التركية - العربية التي وصلت إلى حافة الهاوية خريف 1957 وخاصة مع سوريا. وقد خفضت حدة التوتر في فترة الستينيات والسبعينيات إلى أن عادت في الثمانينيات حينما بدأت تركيا مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول الذي يؤثر على تدفق مياه الفرات على سوريا والعراق.

وعادت العلاقات العربية التركية إلى التوتر من جديد عام 1996 بسبب اتفاقية التحالف التركي الإسرائيلي (أمنيا، سياسيا، اقتصاديا). حيث وصل الأمر إلى الاقتراب من مواجهة عسكرية خاصة بين تركيا وسوريا لولا توقيع معاهدة " أضنة " 1998 التي كانت بمثابة صفحة جديدة من العلاقات حيث وتبعا لهذه المعاهدة لعبت تركيا دورا كبيرا في المفاوضات السورية الإسرائيلية وأصبحت أنقرة المدافع الأكثر حماسا عن النظام السوري في وجه الولايات المتحدة والغرب.

(1) - Elizabeth picard, opid, p 16.

إن الماء مادة حيوية وبدونه تموت الكائنات الحية، الإنسان، الحيوان والنبات، ولقد ورد ذكره في القرآن الكريم في عشر آيات من عشر سور منها الآية الشاملة في قصة خلق السماوات والأرض " وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون"

ونظرا لأهمية الماء فلقد اعتبره الإسلام ملكا عاما لكل الناس.⁽¹⁾

ولأهمية هذه المادة فلقد تحولت إلى موضوع صراع ساخن وقضية مركزية في التنمية والسياسة الدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط لأنها تشكل محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ لأنها أساس التفاعلات الحضارية والتدخلات الخارجية .

وفي هذا الشأن يقول الخبير الأمريكي " توماس ناف (Noff)" (إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية وتمتد لان تصبح مصدرا محتملا للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري).⁽²⁾

إن الأمن المائي اليوم ينظر إليه باعتباره الجزء الحيوي المكمل للأمن الغذائي في المفهوم المجتمعي الاستراتيجي للأمن القومي لأي دولة وقد شكل التنزع حول المياه أهم الملفات في أجندة العلاقات العربية التركية وأصبح التعامل مع هذا النزاع من أهم محددات مستقبل العلاقات بين الجانبين.⁽³⁾

لذا تعد قضية مياه نهري دجلة والفرات من القضايا التي بدأت تثير مشكلات جمة جراء السياسات المائية المتبعة من قبل تركيا التي تمثل الجانب الأبرز في هذه القضية .

وعندما نعود إلى التاريخ القريب نجد انه لم تكن هناك مشكلات سياسية أو قانونية حول استخدام مياه دجلة والفرات حتى قيام الحرب العالمية الأولى بسبب وقوع النهرين من المنبع إلى المصب تحت سيادة

(1) - نضال أحمد بدر بدر، الأبعاد الجيو سياسي لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، كلية الآداب وعلوم الإنسانية، 2012 ص 15.

(2) - مشعل بن عبد الرحمان المويشير، " أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية والتركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا، ص 08.

(3) - المرجع نفسه، ص 09.

دولة واحدة هي الدولة العثمانية وبقطع أوصال الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ودور السياسات التي انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى (فرنسا ، بريطانيا) في الفترة الممتدة بين العشرينيات والخمسينيات من القرن العشرين أدى إلى حدوث نزاع حول المياه.⁽¹⁾

ولقد أصبح التعامل مع هذا النزاع من أهم محددات مستقبل العلاقات بين الجانبين، فمن المعروف أن تركيا تحتضن أهم رافدين للمياه العربية في آسيا وهما الفرات ونهر دجلة اللذان يشكلان مصب المياه في كل من سوريا والعراق ليؤكد هذا الصراع الأهمية المتزايدة للمياه في العلاقات الدولية ومستقبلها.

وبعد بات معلوماً ومسلحاً به في منطقة الشرق الأوسط أن يكون للصراع على المياه التأثير المباشر على الأمن والاستقرار لندرة الموارد المائية في أكثر بلدان المنطقة وهو الأمر الذي دفع تركيا لاستغلال ورقة المياه في الضغط السياسي على سوريا والعراق لأن تعتبر دولة المصب لنهري دجلة والفرات.⁽²⁾

ومما زاد من أهمية هذا التأثير والضغط هو قيام تركيا بإنجاز عدة مشاريع وسدود على ضفاف النهري أضف إلى ذلك دخول إسرائيل معترك الصراع المائي بالشراكة مع تركيا والتنسيق معها في هذا الجانب كما سنرى ذلك لاحقاً.

(1) - فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية 2014، ص 83.

(2) - مشعل عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص 09.

المبحث الثالث: محددات العلاقة العربية التركية

منذ قرون خلت تعايش العرب والأتراك في إطار الدولة العثمانية إلا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انهارت الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل المنطقة أمام مفترق الطرق. فالعرب والأتراك كل يسعى إلى تحقيق الانبعاث القومي. فالعرب اندفعوا نحو الاستقلال والتحرر، أما الأتراك فقد ابتعدوا عن العالم العربي بعد انتصارهم قومياً لصالح أهدافهم وتأسيس دولتهم الكمالية المستقلة بنظامها الجمهوري ضمن حدودهم الجديدة.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانت العلاقات التركية - العربية يسودها القلق والسلبية والشك وكانت الرؤية المتبادلة بين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التي أدت إلى انغلاق كل طرف عن الآخر.⁽¹⁾

ومن ابرز محددات هذه العلاقة:

الموقع الجغرافي:

حيث تحتل تركيا موقعا جغرافيا متميزا فهي جسر تواصل بين أوربا وآسيا والشرق الأوسط وبصفتها دولة ذات ديانة إسلامية وتوجه علماني فهي جسر بين الغرب والعالم الإسلامي. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تركيا تعتبر في عصر الحرب الباردة الستار الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة وآسيا والشرق الأوسط وهو الشيء الذي أعطى لها دور إقليمي متميزا إلى جانب علاقتها بالشرق الأوسط وخاصة الدول العربية والسلامية.

حيث أن تركيا تسيطر على مضيق البوسفور والدرديل الذين يتحكمان بمدخلين إلى البحر الأسود والبحر المتوسط إلى جانب أنها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في الحلف الأطلسي وفي أراضيها الكثير من القواعد العسكرية الجوية والبحرية التي تستخدمها الولايات المتحدة وقوات الأطلسي.⁽²⁾

(1) - ياسين احمد القطاونة (الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 1991 - 2008. رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة مؤتة 2009، ص ص 26.

(2) - المرجع نفسه، ص 28.

الشكل رقم : (01) الموقع الجغرافي لتركيا والجوار الجغرافي



المصدر: BpbT تركيا خرائط <https://www.google.com> مطلع عليه يوم: 2017/04/24

الإسلام والحضارة الإسلامية:

إن الأتراك من الشعوب التي أدت واجبا كبيرا في سبيل انتشار الإسلام وصونه. فهم كانوا في العصر العثماني أكثر الشعوب الإسلامية حماسة للدين وسعيا لنشره والدفاع عنه. فعلى الرغم من انحطاط الدولة العثمانية وفساد وتخلف وظهور تيارات متطرفة ومنحرفة تنادي بالقومية التركية، شدة التيار العلماني الذي استندت إليه الثورة الكمالية ورسخ دعائمه خلفاء أتاتورك وتوسيع حدوده إلا أن بعض الحكومات التركية تضطر إلى العودة للتعامل مع التيار الديني الشيعي كما حدث مع تركيا الكمالية ذات التوجه العلماني والتي تحوي شعبا مسلما والتي رأت أن من مصلحتها الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن اتصال الأتراك بالثقافة العربية الإسلامية قد أثرت فيهم أيما تأثر إلى درجة التعصب أحيانا على الرغم من بروز جماعات مثقفة تنادي بالقومية التركية والارتباط بالثقافة الغربية. (1)

الشكل رقم (02) : موقع نهري دجلة والفرات



المصدر: BpbT تركيا خرائط <https://www.google.com> مطلع عليه يوم: 2017/04/24

(1) - ياسين احمد القطاونة، المرجع السابق، ص 29.

المحدد الاقتصادي:

يعد المحدد الاقتصادي احد ابرز المحددات التي واجهت العلاقات العربية- التركية وذلك نتيجة الأعباء الاقتصادية المتوقعة التي تشهدها تركيا نظير تواجدها المتعدد في أقاليم عربية ودولية مما زاد من أعبائها المالية التي تؤثر سلبا على معدل النمو.

لهذا سعت تركيا إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الحرة مع الدول العربية على غرار مصر وليبيا وكذلك اتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وقد علقّت هذه الاتفاقية بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا.

كما أن ثورات الربيع العربي أثر بشكل كبير على الاقتصاد التركي لتخوفها من ارتفاع أسعار النفط، وتراجع إجمالي صادراتها.

إذا فان العلاقات العربية التركية قد تأثرت كثيرا نتيجة المواقف التركية اتجاه ثورات الربيع العربي وبالتالي تأثر مصالحها الاقتصادية في المنطقة.⁽¹⁾

المحدد الأمني:

لقد كان للهاجس الأمني دور أساسي في تشكل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة السابقة على تولي حزب العدالة والتنمية التركي مقاليد السلطة غير أن قادة هذا الحزب عملوا على صياغة مفهوم مغاير للأمن التركي ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرا للتهديد الأمن القومي. وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع التهديدات كافة التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي.

وعلى الرغم من ذلك فقد لعبت المحددات الأمنية دورا أساسيا في العلاقات العربية التركية خاصة في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية عام 2010.

(1) - فرح عبد الكريم محمد، المرجع السابق، ص 75.

لذا أصبح المحدد الأمني يمثل المؤشر الواضح في تشكيل السياسة الخارجية التركية كونه أفضى إلى قيام تركيا باتخاذ مواقف متباينة من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية. فموقف تركيا من الأزمة السورية ارتبط بتداعيات التخوف من القضية الكردية والعلوية وانتقال العدوى إلى داخل تركيا.

المحدد المائي: (مشكلة المياه)

تواجه العلاقات العربية التركية مشكلة المياه التي تتعلق برفض تركيا تزويد العراق وسوريا بالاحتياجات الفعلية من مياه نهر دجلة والفرات مؤكدة بأنها في حاجة ماسة إلى مياه النهرين وتناقص ذلك بنية تصدير هذه المياه إلى إسرائيل عن طريق مشروع أنابيب السلام وبذلك تحول المياه إلى سلعة اقتصادية والتي تنافي القوانين والأعراف الدولية والمواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

المطلب الأول: الأبعاد القانونية لمسألة المياه.

تعاني العلاقات المائية في الشرق الأوسط من غياب أو ضعف الإطار القانوني اللازم لتنظيم تلك العلاقات بما يضمن عدم التنازع بين أطرافها.

فإذا نظرنا إلى التنظيم الإقليمي لاستغلال المياه المشتركة بالمنطقة نجد انه لا يوجد سوى اتفاقيات ثنائية بعضها تم حديثاً، أما الباقي وهو الأكثر فقد تم في عهود الاستعمار وهو يثير حفيظة بعض دول المنطقة بحجة أن تلك المعاهدات لم تعد ملزمة لها، رغم أن ذلك يتعلق بمبدأ قانون هام هو مبدأ (التوارث الدولي).⁽¹⁾

فأنهار الشرق الأوسط تتميز عن غيرها من انهار العالم كونها لا تستخدم للملاحة البحرية، إلا في أجزاء بسيطة في بعضها الأمر الذي لا يجعل هذه الأنهار عرضة للتعقيدات القانونية على خلاف الأنهار العالمية.

ولهذا فإنها لا تحظى بأي نظام قانوني باستثناء اتفاقية التعاون التي وقعت في معظمها في عهود الاستعمار.⁽²⁾ والجدير بالذكر هنا معرفة النهر.

فالنهر في اللغة: هو الماء العذب الغدير الجاري أو هو مجرى الماء العذب فهو يتميز عن البحر الذي يحتوي على المياه المالحة.

ويوجد اليوم حوالي 2000 نهر في العالم ويبلغ عدد الأنهار التي تصنف بأنها دولية حوالي 215 نهر. وهناك ثلاثة أنواع من الأنهار.

- **الأنهار الوطنية (الإقليمية):** وهي الأنهار الخاصة بالدولة التي تجري مياهها داخل أراضي الدولة الواحدة ولا تمر في أراضي دولة أخرى أو تتاخم حدود غيرها من الدول فهذه الأنهار لا

(1) - فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 53.

(2) - عادل محمد العضال، الصراع على المياه في شرق الأوسط (الحرب والسلام)، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص 191.

تحتاج إلى أحكام تنظم أمورها لأنها ملك للدولة التي تجري في أراضيها مثل نهر الكامرون بفرنسا، نهر التيبر بإيطاليا.

- **الأنهار الحدودية (المتاخمة):** وهي التي تشكل حداً بين دولتين أو أكثر وتمر في أراضي أكثر من دولة واحدة مثل نهر الراين الذي يشكل حداً بين ألمانيا وسويسرا ثم بين ألمانيا وفرنسا في قسم كبير من مجراه وكذلك شط العرب الذي يشكل الحد الفاصل بين العراق وإيران قبل أن يصب في مياه الخليج العربي.⁽¹⁾

- **الأنهار الدولية:**

ظهر تعبير الأنهار الدولية لأول مرة في معاهدة باريس للسلام الدولية عام 1814 وشملت كل الأنهار الدولية المتوقع أن تصبح مصدراً للنزاع بين الدول.

ونتيجة لانتساع استغلال الأنهار واختلاف أوجهها ظهر مصطلح جديد حل محل وصف النهر الدولي وهو نظام المياه الدولية (Systems of international waters) ويقصد به تلك المياه التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي وتشمل المجرى الرئيسي للمياه إلى جانب الروافد.⁽²⁾

كما استخدم مصطلح " مجرى مائي دولي " (international water Course) والذي يعني شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية المتصلة ببعضها البعض وتقع أجزائها في دول مختلفة.

إلى جانب استعمال " الحوض المائي " الذي يعني منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر وهي المساحة التي تتقارب وتتجمع فيها المياه السطحية الناتجة من هطول الأمطار أو ذوبان الثلوج عند نقطة منخفضة الارتفاع.⁽³⁾

(1) - انتصار محي الدين محمد داوود، دور المياه في الصراع العربي - التركي، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية.

جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية شعبة العلوم السياسية 2005، [د ر ص].

(2) - دلال بحري، أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية الدولية، دراسة حالة نهري دجلة

والفرات، دراسات، ص 119.

(3) - المرجع نفسه، ص 120.

ومن الجدير بالذكر أن نوضح النهر الدولي: هو وحدة مائية تمر في أقاليم دولتين أو أكثر أو يمثل فاصلاً حدودياً بينهما، فإنه يتكون من جميع مجاري المياه والبحيرات والتي تتصل ببعضها البعض وتجري في منطقة معينة تكون حوضاً واحداً وينتهي حوض النهر في بحر أو في بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر ويدخل في حوض النهر أيضاً مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر.⁽¹⁾

وقد عرفت محكمة العدل الدولية النهر الدولي بأنه النهر الصالح للملاحة الذي يستخدم منفذاً إلى البحر لعدة دول وهناك 03 شروط لاعتبار النهر الدولي:

1- صلاحيته للملاحة.

2- كونه منفذاً إلى للبحر.

3- يهيم عدة دول⁽²⁾

واستناداً إلى تعريف المحكمة الدولية للعدل نجد أن نهراً دجلة والفرات قد اكتسبا الصفة الدولية بمجرد تفكك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وقيام كل من دولتي العراق وسوريا، وبذلك أصبح النهران خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تطبق على الأنهار الدولية .

ومن بين المبادئ الدولية التي يخضع لها النهران هي، مبدأ الحقوق المكتسبة ومبدأ عدم الإضرار بالآخرين، مبدأ المساواة في استخدام الحق، مبدأ عدم جواز التعسف في استخدام الحق، مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية مبدأ حسن الجوار، مبدأ حسن النية.

ومن خلال هذه المبادئ لم يكن هناك شك في أن للدول الحق في استخدام مياه الأنهار الدولية المشتركة التي تجري عبر أراضيها، لكن الدول تختلف في نظرتها لهذا الحق.

(1) - القواعد دولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق [درن] [دسن] ، ص12.

(2) - عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، سوريا: دار أرسلان 2008، ص 376.

فمنها من يتمسك بالسيادة الإقليمية الكاملة بمعنى للدولة الحق في ممارسة السيادة الكاملة على جزء من النهر الدولي الذي يجري عبر أراضيها. وهذا الحق يمنحها حرية إقامة المشاريع التي تختارها من أجل استخدام مياه النهر الدولي لأن القانون الدولي لا يلزمها بتقاسم مياه النهر.

ومن هاته الدول التي تتمسك بالتكامل الإقليمي الكامل بمعنى الدول المتشاطئة ليس لها الحق في تغيير المسار الطبيعي للنهر الذي يتدفق عبر أراضيها وتسد في ذلك إلى مبادئ القانون الدولي وخاصة مبدأ حسن الجوار الذي يفرض الاستعمال العادل والمعقول لمياه النهر.

وهناك من الدول من تتمسك بالسيادة الإقليمية الجزئية بمعنى انه للدول مطلق الحرية في استخدام المياه المتدفقة عبر أراضيها شرط ألا يؤدي ذلك إلى إحداث ضرر لصالح دول الحوض الأخرى وهي النظرة المقبولة لدى فقهاء القانون الدولي.⁽¹⁾

(1) - فرح عبد الكرم، المرجع السابق، ص ص 90-91.

المطلب الثاني: الاتفاقيات المائية العربية- التركية

لم تكن عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات لتثير أية مشكلة دولية في السابق وذلك بسبب وقوع النهرين - من المنبع إلى المصب - تحت سيادة دولة واحدة وهي الإمبراطورية العثمانية.

لكن بانتهاء الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى إنهاء الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية وما ترتب عن ذلك منذ قيام دول جديدة هي تركيا، سوريا، العراق، وتغيرت معها طبيعة النهرين بعدما كانا نهرين وطنيين اصطبحا نهرين دوليين بعد عام 1918.⁽¹⁾

ولقد ورثت هاته الدول الاتفاقيات المبرمة في العهد الاستعماري ومنها:

- المعاهدة البريطانية الفرنسية نيابة عن سوريا والعراق الموقعة بتاريخ 1920/12/23 بخصوص تنظيم تدفق مياه نهر الفرات من الأراضي السورية إلى الأراضي العراقية والمتضمن تشكيل لجنة فنية لدراسة المشاريع السورية التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض كميات المياه الداخلة إلى الأراضي العراقية.⁽²⁾

- معاهدة لوزان الموقعة بتاريخ: 1923/07/24 وهي المعاهدة التي وقعتها دول الحلفاء وتركيا حيث تنص المادة 109 منها على أنه إذا نتج عن تثبيت الحدود الجديدة نظام هيدروليكي فيعقد اتفاق بين الدول المعنية لحماية المصالح والحقوق التي اكتسبتها كل منها.

- بروتوكول التعاون الاقتصادي الفني سورية وتركيا عام 1987

ويتضمن هذا الاتفاق انه خلال ملء حوض سد: أتاتورك" وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين الدول الثلاث يتعهد الجانب التركي أن يوفر معدلا سنويا يزيد عن 500 م³/ثا عند الحدود التركية

(1) - فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص 103.

(2) - عادل محمد العضايلة، المرجع السابق، ص 193.

- السورية وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت مستوى 500 م²/ثا فإن الجانب

التركي يوافق على أن يعوض الفرق في الشهر التالي.⁽¹⁾

- الاتفاق السوري-العراقي (بغداد) مارس 1989.

دخل حيز التنفيذ في أبريل عام 1990 وينص على أن تكون حصة العراق 58% من مياه

نهر الفرات الواردة عند الحدود السورية - التركية. وحصة سوريا 42% وذلك حتى يتم التوصل

إلى اتفاق ثلاثي حول قسمة مياه الفرات.

إن أهم ما يلاحظ انه باستثناء هاتين الاتفاقيتين فإنه لا يوجد حتى الآن تنظيم شامل لتقسيم المياه وهذا

راجع إلى تماطل تركيا في التوصل إلى اتفاق نهائي حتى تكتسب الوقت لإنهاء مشاريعها الضخمة على

دجلة والفرات وتضع الجانب العربي أمام الأمر الواقع.⁽²⁾

والملاحظ كذلك اعتراف تركيا صراحة من خلال هاتين المعاهدتين بان النهر الذي يمر بأراضي

دولتين ويستخدم لأغراض الري فهو نهر دولي تطبق عليه مبادئ القانون الدولي وهذا ما يتناقض مع

الموقف التركي بشأن نهري دجلة والفرات.⁽³⁾

- أما في عهد حزب العدالة والتنمية فإنه أبرم في عام 2003 إتفاق التعاون الاقتصادي والفني

بين العراق وتركيا (بعد سقوط النظام السياسي في العراق). فقد شكلت لجنة فنية فقط لبحث

المسائل العالقة، إذ أن هذه اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق نهائي حول مشكلة المياه بسبب القرارات

السياسية التي تتعرض لها اللجنة.⁽⁴⁾

(1) - Tarek Majzoub , les fleuves du moyen orient : situation et perspective juridico politique, cale (paris :

L'harmattan 1994 ; p-62.

(2) - دلال بحري، المرجع السابق، ص 128.

(3) - المرجع نفسه ص 129.

(4) - القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا

والعراق، المرجع السابق، ص 14.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم في هذا الفصل تحديد المفاهيم الخاصة بالأزمة المائية بداية من تعريف الأزمة التي تعتبر مرحلة حاسمة ومقلقة وموقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين الطرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض المصالح والأهداف ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح . كما تم تحديد الأزمة المائية على أنها الندرة وعدم وجود ما يكفي من الموارد المائية المتاحة لتلبية مطالب استخدام المياه داخل المنطقة.

إلى جانب تحديد بغض المصطلحات المتشابهة للأزمة لأنه كثيرا ما يتم التطرق إلى مصطلح أزمة بمصطلحات متعددة والتي منها: المشكلة، التوتر، النزاع، الصراع، التنافس، الخلاف.....الخ مما يستوجب علينا إلى محاولة التفرقة بين هذه المصطلحات لتحديد مدلول الأزمة بدقة.

إن الحديث عن الأزمة المائية يجرنا إلى الحديث عن الأمن المائي لأنه أصبح مثله مثل الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن العسكري لهذا قلنا أن الأمن المائي هو محاولة الدولة تحقيق الكفاية من هذا المورد وفق تزايد الطلب عليه.

لهذا كان من الطبيعي الحديث عن دور المياه في العلاقات العربية- التركية في ظل هذه الأزمة فكان لنا وقفة مع مجددات هذه العلاقة خصوصا وان هناك روابط تاريخية ودينية وثقافية بين العرب والأتراك في ظل الإمبراطورية العثمانية والتي تطرح أثنائها مشكلة المياه. يكون الدول العربية كانت تحت لوائها.

وبتفكك الدولة العثمانية سنة 1916 برزت إشكاليات المياه وأبرمت بموجبها اتفاقيات عديدة مع الدول الاستعمارية لأن الدول العربية وضعت تحت الانتداب البريطاني الفرنسي.

وفي الأخير تم استعراض بعض جوانب هذه الاتفاقيات والمعاهدات والتي كانت معظمها تصب لصالح تركيا على حساب الجوار العربي.